دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي

A Comparative Study on the Ease of Doing Business in the Maghreb Countries

عبد الله دوكارة جلال [1] *، مخطاري فيصل [2]

[1] جامعة مصطفى اسطنمبولي ، الجزائر ، djallal.abdellahdoukara@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطنمبولي ، الجزائر، mokhtarifaycal@gmail.com

الاستلام: 2021/02/21 القبول: 2021/03/18 النشر: 2021/05/31

ملخص:

إدراك أهمية إنشاء أعمال تجارية جديدة لتنمية الإقتصاديات، هو أمر ملح. يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمـــال علـــى التنظيم الذي يؤثر على الشركات المحلية عبر 12 مجال. يدرس هذا المقال سهولة ممارسة الأعمال التجارية في دول المغرب العربي وفقًا لمؤشرات مختلفة. كما يستكشف تأثير الإصلاحات التي أجرتها على ترتيب وأداء ممارسة أنشطة الأعمـــال بـــين سنتي 2019 إلى 2020.

تستند الدراسة إلى بيانات تم جمعها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال وتقارير ممارسة أنشـــطة الأعمال التي نشرها البنك الدولي. من بين الدول المغاربية ، كانت الوجهة الأكثر تفضيلاً لممارسة أنشطة الأعمال في ســـنة 2020 هي المغرب تليها تونس.

الكلمات المفتاحية: الدول المغرب العربي ، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

رموز jel: O57،F23.

Abstract:

Realizing the importance of creating new businesses for the development of economies is an urgent matter. Doing Business focuses on regulation affecting local firms across 12 domains. This article examines the ease of doing business in the Maghreb countries according to various indicators. It also explores the impact of its reforms on the ranking and performance of doing business between 2019-2020.

The study is based on data collected from the World Bank's Doing Business website and the Doing Business reports published by the World Bank. Among the Maghreb countries, the most preferred destination for doing business in 2020 is Morocco, followed by Tunisia.

Keywords: Maghreb Countries, Ease of doing business index.

(JEL) Classification : F23 ،O57.

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

لا يمكن تحقيق النمو الكامل لأي اقتصاد إلا إذا كان الإقتصاد ينعم ببيئة أعمال صديقة. يجب أن تكون بيئة الأعمال الدّاعمة والصّديقة للإقتصاد وجهة جذابة للإستثمار والأعمال. تؤدي بيئة الأعمال المواتية دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل في البلاد. تعزيز وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما مدفوع إلى حد كبير بالسهولة والملائمة في الجوانب الإجرائية لممارسة أنشطة الأعمال في البلد (KAUR, 2016) .

يُجري مشروع ممارسة أنشطة الأعمال ، الذي أطلقه البنك الدولي في عام 2002، دراسة شاملة للوائح الأعمال وإنفاذها ، في الوقت الحالي عبر 190 اقتصادًا. تقدم الدراسة تحليلاً مفصلاً للتكاليف والمتطلبات والإجراءات التي تخضع لها شركة خاصة محلية صغيرة ومتوسطة الحجم في بلدان مختلفة ، بناءً على تصنيفها. في البداية ، غطى المشروع 133 دولة و 5 مجموعات مؤشرات. يتضمن تقرير 2020 مجموعة واسعة من المعايير للتأكد من البيئة التنظيمية التي وضعتها الحكومات ، ضمن 12 مجالا للإصلاح – بدء النشاط تجاري، وإستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء ، وتسجيل الملكية ، والحصول على الإئتمان ، وحماية المستثمرين الأقلية ، وتسديد الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار–. كما يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا تنظيمات سوق العمل والتعاقد مع الحكومة وهي ليست مدرجة في ترتيب هذا العام. الهدف من البحث هو تشجيع الإقتصاديات على التنافس نحو تنظيم أكثر كفاءة ، ويقدم معايير قابلة للقياس والإصلاح.

منذ الثمانينيات ، مثل البلدان النامية ، حاولت بلدان المغاربية (الجزائر، المغرب ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا) تنظيم مجموعة من الإصلاحات (القانونية ، مؤسساتية ، مالية ...) لتحسين جاذبية أراضيها اتجاه الإستثمار الأجنبي وفي نفس الوقت تشجيع رجال الأعمال المحليين. نتيجة لذلك، مع إطلاق البنك الدولي لمشروع تصنيف "ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2003،حاولت تشكيل لجان لمتابعة التوصيات الناتجة عن هذا المشروع أو حتى العمل بالتعاون مع البنك الدولي لتكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال بيئة الأعمال.

1.1. إشكالية البحثية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول المغاربية؟ .

2.1. أهمية البحث:

إستكشاف تأثير الإصلاحات التي التي أجرتها الدول المغاربية على أدائهم كما تم قياسه من خلال نتيجة أداء ممارسة أنشطة الأعمال.

3.1. أهداف الدراسة:

- تحليل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- دراسة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للدول المغرب العربي عبر مواضيع مختلفة.
- إجراء مقارنة بين الجزائر ودول المغاربية في ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال .

4.1. نوعية البحث:

بهدف تحديد خصائص دول المغاربية بناءً على تحليل لوائحها التي تنظم ممارسة أنشطة الأعمال ، يصنف هذا العمل باعتباره دراسة إستكشافية ذات طبيعة كمية ويرجع هذا الإختيار إلى أهميته الخاصة لظهور اكتشافات في حالات لا يقصد منها إختبار فرضيات معينة . وبالتالي ، في ضوء عدم وجود دراسات مماثلة ، والتي تقيم خصائص اللوائح المتعلقة بأنشطة أعمال للدول المغاربية مقارنة بالإقتصاديات العالمية الأخرى، فاستخدام طريقة البحث هذه ضروري.

5.1. منهجية الدراسة:

يقتصر نطاق الدراسة على دول المغاربية أي الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا. تتم دراسة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغاربية على عشرة مواضيع بما في ذلك بدء النشاط تجاري، وإستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء ، وتسجيل الملكية ، والحصول على الإئتمان ، وحماية المستثمرين الأقلية ، وتسديد الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

سيتم استخدام مؤشرات قاعدة البيانات التي طورها البنك الدولي لدول المغرب العربي. صاغت قاعدة البيانات نوعين من المقاييس التي تقيم ممارسة الأعمال في بلد ما ،كلاهما عبارة عن مقاييس مجمعة تهدف إلى تحديد أداء 190 دولة نحو بدء عمل تجاري. يُطلق على مقياس النوع الأول اسم ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يقيس ترتيب 190 دولة بناءً على النتائج المجمعة من 10 مواضيع. يسمى مقياس النوع الثاني نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال،يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء"، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الإقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020. للتركيز على دول المغرب العربي، نظمت منهجية الدراسة على

النحو التالي: 1) ستتم إعادة تعديل مؤشرات الترتيب في إشارة إلى دول المغرب العربي مع التحليل المناسب والنتائج. 2) ستتم مقارنة وتقييم أداء كلا المقياسين في دول المغرب العربي للسنتين الأخيرتين 2019 و 2020.

2. نظرة عامة على البلدان المغاربية:

المغرب العربي، هي منطقة شاسعة من شمال غرب أفريقيا ، وتضم ما يقرب من 6 ملايين كيلومتر مربع و100 مليون شخص. دولها الخمس – الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب وتونس – تشترك في التاريخ والثقافة واللغة إلى حد كبير. جميع البلدان المغاربية هي إقتصاديات ساحلية ذات موقع استراتيجي بين الإقتصاديات المتقدمة في أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط في الشمال ، والإقتصاديات النامية ذات الإمكانات العالية في جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا في الجنوب.

في الواقع البلدان المغرب العربي قريبة جغرافيا ولكنها متنوعة اقتصاديا. الجزائر هي أكبر اقتصاد في المنطقة وهي دولة ذات دخل متوسط شريحة عليا ومُصدر مهم للغاز والنفط. تواجه تحديات إقتصادية بالغة أهمية بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2014. ليبيا ، وهي أيضًا مُصدر رئيسي للنفط والغاز ودولة ذات دخل متوسط شريحة عليا ، تخوض حربًا أهلية منذ سنة 2011. أدت الحرب إلى فراغ في السلطة وعدم الإستقرار مع عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة. موريتانيا دولة ذات دخل متوسط شريحة منخفضة. منتج مهم لخام الحديد ، كانت البلاد تنمو نسبيا بسرعة ولكنها تواجه التحدي المتمثل في تقلب أسعار المعادن. يمر المغرب ، ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة ، بتحول تدريجي. فهي دولة ذات دخل متوسط شريحة عليا،ومنتج إقليمي مهم للمنتجات الزراعية والسيارات والأسمدة ، لا يزال البلد عرضة لتقلب الإنتاج الزراعي والطلب الخارجي. أخيرًا ، تونس بلد صغير متوسط الدخل يمر بمرحلة انتقالية.منتج إقليمي مهم للمنتجات الكهربائية ، والآلات الخفيفة وقطع غيار المعدات، وزيت الزيتون، والملابس، تسعى الدولة لإستئناف النمو على نطاق واسع واستعادة الإستقرار الإقتصادي الكلي بعد عدد من الصدمات المحلية والخارجية. يختلف مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي اختلافًا كبيرًا ، حيث سجل المغرب وتونس نتائج جيدة نسبيًا ، في حين أن البلدان الأخرى قريبة من القاع.

قطعت البلدان المغاربية خطوات مهمة في الإصلاحات الإقتصادية في السنوات الأخيرة ، لكن توفير الفرص للجميع يظل أولوية سياسية مشتركة. في ظل النمو السكاني السريع و إرتفاع نسبة الشباب، تحتاج بلدان المغرب العربي إلى النمو بشكل أسرع من خلال الإستفادة من مصادر النمو التقليدية وغير المستغلة. ظل النمو في المنطقة منخفضًا للغاية لفترة طويلة جدًا ولم يساهم بشكل كاف في خلق فرص العمل والحد من

الفقر.كان متوسط معدل النمو في السنوات الخمس الماضية أقل من 2.4 % ومن المتوقع أن تنمو بلدان المنطقة بنسبة 2.7 % فقط على المدى المتوسط. متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحوم حول الصفر (الجدول رقم **01**).

الجدول رقم (01): مؤشرات اقتصادية مختارة لدول المغرب العربي في سنة 2020

الدولة	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
الجزائر	43,053,054	170	0.8	-1.1
المغرب	36,471,769	118.7	2.3	1.0
ليبيا	6,777,452	52	2.5	1.0
تونس	11,694,719	38.8	1.0	-0.1
موريتانيا	4,525,696	7.5	5.9	3.1

Source: https://data.worldbank.org/.(consulté le 20/01/2021).

3. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

تم إنشاء مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من قبل الاقتصادي Simeon Djankov لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. من وجهة نظر الأشخاص العاديين ، فإن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مقياس لمدى سهولة إجراء الأعمال في بلد ما. تعرّف صحيفة The Economic Times المؤشر بأنه "رقم إجمالي يتضمن معايير مختلفة تحدد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في بلد ما". تم نشر المؤشر من قبل مجموعة البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بها ويستخدم لتصنيف 190 دولة. ينتقل بلد ما لأعلى أو لأسفل في الترتيب اعتمادًا على الكيفية التي تجعل بها الهيئة التنظيمية الأمر سهلاً أو بالأحرى أكثر ملائمة لبدء تشغيل شركة محلية .

يُستخدم المؤشر لمقارنة الإقتصاديات مع بعضها البعض عن طريق قياسها فيما يتعلق بأفضل الممارسات التنظيمية، وإظهار المسافة المطلقة لأفضل أداء تنظيمي في كل مؤشر من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال. من خلال مقارنة ترتيب الإقتصاد على مر السنين ، يمكن للمؤشر إظهار مدى تحسن البيئة التنظيمية لبلد ما أو غير ذلك بمرور الوقت.

1.3. ترتيب اقتصاديات الدول

ترتب الإقتصاديات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190. المرتبة العالية للإقتصاد (ترتيب عددي منخفض) ، يعني لديه بيئة تنظيمية تساعد على تشغيل الأعمال. وبالمثل ، فالاقتصاد ذو المرتبة

المنخفضة ، (ترتيب عددي مرتفع) هو موطن لأقل بيئة تنظيمية ودية. يتم تحديد الترتيب عن طريق فرز نتائج الأداء التجميعية في 10 مواضيع، يتكون كل منها من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع.

2.3. نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال

هذا العام ، تم تغيير اسم "مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء" إلى "نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال" Ease Of Doing Business Score لتعكس بشكل أفضل الفكرة الرئيسية للمقياس. ومع ذلك ، تظل عملية حساب النتيجة كما هي. تساعد نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق وتحسّنه مع مرور الوقت. يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء"، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الإقتصاديات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005.ويسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء اقتصاد معين والأداء الأفضل في أي نقطة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد على مر الزمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتتراوح نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة لاقتصاد ما بين0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني نتيجة 75 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 أنّ الاقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيّد من أفضل أداء سجل في جميع الإقتصادات وعبر الزمن. وتشير نتيجة 80 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 إلى تحسّن الاقتصاد. بهذه الطريقة تتكامل نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال مع الترتيب السنوي ، الذي يقارن الإقتصاديات مع بعضها البعض في نقطة من الزمن.

4. سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول المغرب العربي

يوضح الشكل رقم **(01)** إعادة ترتيب دول المغرب العربي استنادًا إلى نظام تصنيف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020. تميز هذه طريقة التصنيف بين أفضل وأسوأ المواضيع (المجالات) في دول المغرب العربي ، حيث يمثل الترتيب واحد الأفضل وخمسة هو الأسوأ. يشير تحليل الترتيب إلى أن المغرب جاءت في المرتبة الأولى ، تليها تونس وموريتانيا والجزائر وليبيا في المركز الأخير. على الرغم من أن المغرب تمكنت من تسجيل أعلى نسبة بين دول المغاربية ، إلا أنها لا تتمتع بمكانة عالية في جميع مواضيعها. على وجه التحديد ، احتلت المغرب المرتبة الثانية في موضوع بدء النشاط التجاري والحصول على الإئتمان وإنفاذ العقود. تحتل تونس المرتبة الثانية في الترتيب العام بين الدول المغاربية. ومع ذلك ، على غرار المغرب، ليس لديها ترتيب أعلى في جميع مواضيعها. أفضل مواضيع تونس هي بدء النشاط التجاري

والحصول على الإئتمان وتسوية حالات الإعسار. حيث احتلت المرتبة الأولى فيهم. أسوأ مواضيع تونس هو إنفاذ العقود ، حيث احتلت المرتبة الثالثة. وجاءت ستة مواضيع المتبقية في المرتبة الثانية بين الدول المغاربية.

الشكل رقم (01): إعادة ترتيب دول المغرب العربي بناءًا على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020

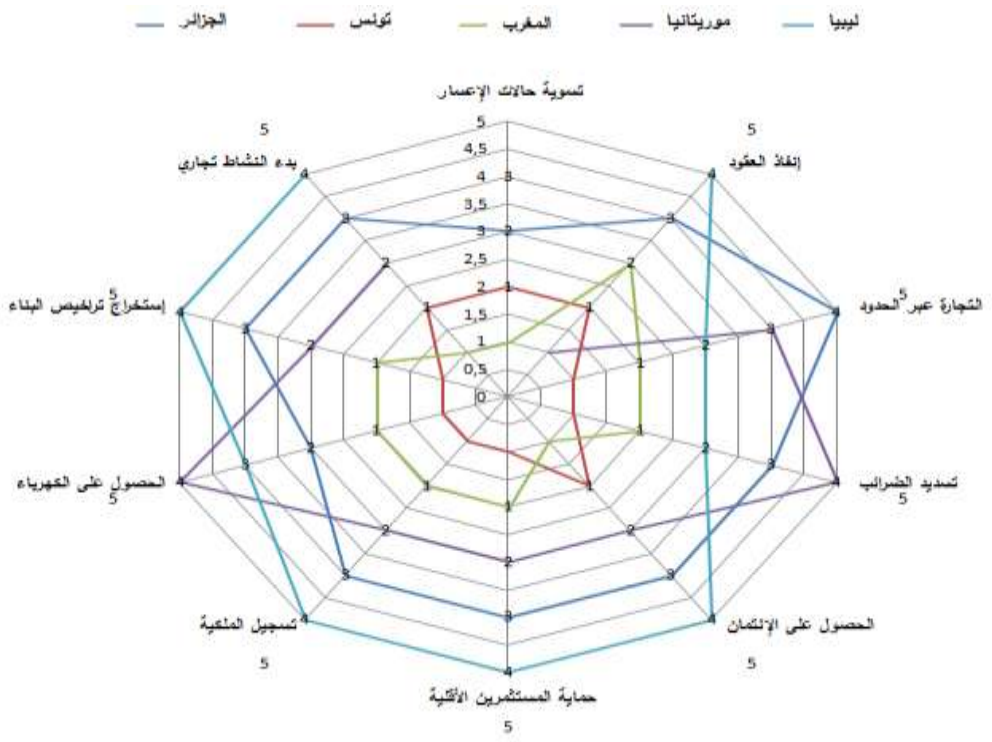

Source: https://www.doingbusiness.org/en/data (consulté le 20/01/2021).

في حالة موريتانيا ، تحتل المرتبة الثالثة في التصنيف العام من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين دول المغرب العربي ، حيث حصلت على المركز الأول في موضوع إنفاذ العقود. على الرغم من هذا التميز ، لدى موريتانيا موضوعين ضعيفين يحتلان المرتبة الخامس بين دول المغاربية(الحصول على الكهرباء وتسديد الضرائب).

الجزائر (أكبر اقتصاد في دول المغرب العربي) لم يكن أداءها جيدًا في ترتيب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. احتلت الجزائر المرتبة الرابعة بين دول المغاربية بمجالين في المرتبة الثالثة (تسوية حالات الإعسار والحصول على الكهرباء). وقد احتلت المرتبة الخامسة (الأخيرة) في موضوع التجارة عبر الحدود. كما احتلت المرتبة الرابعة في باقي المجالات . والأهم من ذلك ، الجزائر لديها سبع مواضيع في المرتبة الرابعة أي ما قبل الأخيرة . أخيرًا ، كانت ليبيا الأسوأ أداءًا بين دول المغاربية من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ، حيث احتلت المرتبة الأخيرة في المرتبة الخامسة. وجاءت ليبيا في المرتبة الثالثة في

موضوعين (تسديد الضرائب والتجارة عبر الحدود) وموضوع واحد في المرتبة الرابعة (الحصول على الكهرباء)، واحتلت ستة مواضيع المتبقية المرتبة الخامسة الأخيرة.

يوضح الجدول رقم (02) المقارنة والتحسينات التي حققتها دول المغرب العربي من حيث الترتيب ونتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الفترة 2019–2020 بين جميع دول التي يشملها التقرير . حافظت جميع دول المغاربية على نفس الترتيب على مدار العامين الماضيين ، حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى في دول المغاربية واحتلت ليبيا المرتبة الأخيرة في المركز الخامس. أداء المغرب رائع كان رائعا، فقد تحسنت بمقدار خمس نقاط من تصنيف 68 في سنة 2019 إلى 53 في سنة 2020. ويحتل الترتيب العالمي الحالي المغرب المركز53 بين أفضل الدول أداءاً في العالم بالقرب من الإقتصاديات المتقدمة والقوية. بالإضافة إلى ذلك ، وضعت المغرب سقفًا مرتفعًا للدول المغاربية من خلال إبعاد نفسها عن البقية. الفارق بين دولة المغرب والدولة ذات المرتبة الثانية (تونس) مذهل حيث بلغ 25 نقطة.

الجدول رقم (02): ترتيب ونتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لدول المغرب العربي (2019-2020)

الإقتصاد	الترتيب			نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الإعمال		
	2019	2020	التغير	2019	2020	التغير
المغرب	68	53	+5	71.02	73.4	+2.38
تونس	80	78	+2	66.11	68.7	+2.59
موريتانيا	148	152	−4	51.99	51.1	−0.89
الجزائر	157	157	0	49.65	48.6	−1.05
ليبيا	186	186	0	33.44	32.7	0.74

Source: https://www.doingbusiness.org/en/data (consulté le 20/01/2021).

بالنسبة للدولة المتبقية ، فإن البيانات الواردة في الجدول لا تحتاج إلى شرح. تحسنت تونس ، التي تحتل المرتبة 80 والثانية على مستوى دول المغرب العربي ، بمركزين في ترتيب سنة 2020. وسجلت موريتانيا أسوأ أداء بين دول المغاربية. مع الحفاظ على المركز الثالث ، فقد انخفضت بـــــــ 4 مراكز سنة 2020 عند 152 في الترتيب العالمي. حافظت الجزائر على نفس المركز (157 عالميا والرابعة في دول المغرب العربي). وفي المرتبة 186 عالميا حافظت ليبيا على ترتيبها الأخير بين الدول المغاربية في المركز الخامس. باختصار ، حسنت المغرب وتونس ترتيبها في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين سنتي

2019 و 2020. وتراجعت موريتانيا في تصنيف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ، بينما حافظت الجزائر وليبيا على نفس الترتيب.

يوضح الجدول 2 أيضًا أن دول المغاربية قد حققت نتائج متباينة في نتائج الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال المجمعة للفترة 2019–2020. مرة أخرى ، تفوقت دولة المغرب على دول المغاربية حيث سجلت أعلى نتيجة أداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في العامين بزيادة قدرها 2.39 نقطة. لقد غيرت ليبيا بعض الشيء في نتيجتها بنحو 0.74 مقارنة بسنة 2019. إضافة إلى ذلك ، فقد غيرت تونس درجتها بشكل كبير بنحو 2.59 نقطة. أظهرت الجزائر وموريتانيا أنخفاضا في درجة نتيجة أداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بهما ، بحوالي 1.05 نقطة بالنسبة للجزائر و0.89 بالنسبة لموريتانيا. في سياق تحليل نتيجة أداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ، يجب ملاحظة المكانة البارزة للمغرب وتونس في دول المغرب العربي. نتيجة أداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لدولة المغرب البالغة 73.4 في 2019 أعلى بحوالي 4.7 نقطة من تونس (الثانية عند 68.7). الفرق بين تونس وموريتانيا (الثالثة عند 51.1) أكثر من 17 نقطة. والفرق بين تونس وآخر دولة ليبيا (32.7) أكثر من 40 نقطة. مرة أخرى ، تؤكد هذه النتيجة على حقيقة أن المغرب وتونس تنأى بنفسهما عن نظيراتها في دول المغرب العربي لتكون من بين الأفضل أداءً في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى العالم.

الجدول رقم (03): التغير في نتيجة الأداء لممارسة أنشطة الأعمال لدول المغرب العربي (2019–2020)

الإقتصاد	بدء النشاط تجاري	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين الأقلية	تسديد الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
المغرب	-0,05	+2,02	+2,52	+0,04	0,00	-15,00	-0,01	-0,03	+0,02	-0,04
تونس	+0,01	+3,26	+5,96	-2,06	0,00	+10,00	+1,48	+2,02	+2,77	+0,06
موريتانيا	+4,37	+6,74	-0,12	-1,19	0,00	-0,25	-1,10	+15,27	+4,21	+0,01
الجزائر	+0,02	-1,73	-5,19	+0,08	+10,00	-18,00	-0,03	0,00	+5,57	0,00
ليبيا	-0,46	0,00	-0,13	0,00	0,00	-7,00	-0,01	+0,04	-0,01	0,00

Source: https://www.doingbusiness.org/en/data (consulté le 20/01/2021).

لإلقاء مزيد من الضوء على التغييرات في نتائج الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لدول المغرب العربي ، تم توضيح التغير في مؤشرات لكل موضوع التي يشملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لـــدول المغـــرب العربي من 2019 إلى 2020 في الجدول رقم **(03)**. تمثل الأرقام المميزة **(+)** زيادة فـــي نتيجـــة الأداء المؤشرات بالنسبة لكل دولة. تمثل الأرقام المميزة **(−)** انخفاضًا في نتيجة الأداء. أخيرًا ، تشير الأصفار إلى عدم وجود تغيير نتيجة الأداء في المؤشرات. بشكل عام ، كانت هناك تحسينات ملحوظة في معظم مواضيع من حيث نتيجة الادعاء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لأغلبية الدول. تكشف نظرة فاحصة على البيانـــات الحقائق التالية:

• كان أهم تغيير تم تسجيله في تونس في موضوع التجارة عبر الحدود بتحسين قدره 15.27 نقطة. ثـــاني أعلى تغيير تم تسجيله في المغرب لموضوع حماية المستثمرين الأقلية بتحسن قدره 10 نقاط. وكان ثالـــث أعلى تغيير أيضا من نصيب تونس بالنسبة لموضوع إصدار التراخيص بتحسين قدره 6.74 نقطة.

• تونس هي الأكثر تحسناً في مجموع نقاط الأداء بزيادة قدرها 2.59 نقطة ، تليها المغرب عند 2.38 نقطة ، ثم ليبيا عند 0.70 نقطة.

• من حيث التحسن في عدد المواضيع من خلال نتيجة الأداء ، سجلت المغرب تحسنا في ثمانية مواضيع من أصل عشرة ، تليها تونس في خمس مواضيع. تتبعها الجزائر وموريتانيا بأربع مواضيع.

•حقوق المستثمرين الأقلية محمية للغاية في المغرب وبدرجة أقل في تونس. عملت المغرب بشكل جيد للغاية على المؤشرات التي تم تطويرها لقياس مدى حماية حقوق الأقليات فقد تحسن أدائها بمقـــدار 10 نقاط.أمـــا موريتانيا والجزائر وليبيا تحتل المراتب الأخيرة بين بلدان العالم ومجمل مؤشراتها سيئة للغاية.

• في موضوع التجارة عبر الحدود ، سجلت تونس أفضل تحسن ضمن دول المغرب العربي عنـــد 15.27. كما تحسنت المغرب بشكل ملحوظ بمقدار 5.96 نقطة في موضوع الحصول على الكهرباء بتحســـن قـــدره 5.96، موريتانيا شهدت تحسنا ملحوظا في موضوع إنفاذ العقود تليها تونس بمقدار 5.57 و 4.21 علـــى التوالي.

• أخيرًا ، الحصول على الإئتمان من أهم مواضيع التقرير، حققت موريتانيا فقط تحسنًا ملحوظًـــا بمقـــدار 10نقاط. لم يكن هناك تغيير في نقاط باقي الدول. الحصول على الإئتمان هو أداة مهمـــة للغايـــة لتعزيـــز الشركات وجذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي. وهكذا ، تتخذ موريتانيا الخطوات الصـــحيحة لتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة.

5. خاتمة:

تعتمد اقتصاديات دول المغرب العربي إلى حد كبير على صادرات النفط المرتفعة والمواد الأولية كمصدر وحيد للدخل الحكومي. يتمثل التحدي الرئيسي لجميع دول المغرب العربي في تنويع اقتصادياتهم بعيدًا عن انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية ، مما أدى إلى أعباء ثقيلة على الميزانيات العامة تسببت في عجز كبير مؤخرًا. تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكنها تحفيز النمو الإقتصادي من خلال تأدية دور مهم في خلق فرص عمل منتجة، تعزيز مهارات رجال الأعمال وتمكين الإبتكار. تهدف جميع دول المغرب العربي إلى تنشيط القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في الإقتصاد. وبالتالي ، فإن تحسين بيئة الأعمال هو جزء لا يتجزأ من تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل.

تناولت هذه الورقة قضية خلق بيئة عمل مواتية (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال) ، كواحدة من المزايا الهامة التي يمكن أن تسهم في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي. لقد أدرك البنك الدولي أهمية وجود بيئة أعمال فعالة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي ، طور نظام مؤشرات التصنيف السنوي لقواعد البيانات لتحديد عملية إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في 190 دولة حول العالم. لذلك ، فحصت هذه الورقة الترتيب والأداء لدول المغرب العربي فيما يتعلق بمؤشرات قاعدة البيانات. غطى التحليل ثلاثة مجالات: أولاً طريقة إعادة ترتيب قاعدة البيانات لدول المغرب العربي. ثانيًا ، مقارنة عامة في ترتيب ونتيجة الأداء لممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2019 و2020 ؛ والثالث ، تحليل مفصل وشامل لنتائج الأداء لممارسة أنشطة الأعمال لمختلف المواضيع التي يشملها مشروع ممارسة أنشطة الأعمال لنفس الفترة. **1.5. النتائج:**

كشف التحليل الحقائق التالية:

• يشير ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال DB في سنة 2020 إلى أن دولة المغرب جاءت في المرتبة الأولى ، تليها تونس وموريتانيا والجزائر وليبيا في المرتبة الأخيرة.

• تشير المقارنة داخل دول المغرب العربي في ترتيب و ونتيجة الأداء إلى أن جميع دول المغاربية حافظوا على نفس الترتيب على مدى العامين الأخيرين (2019–2020).

• قامت المغرب وتونس بتحسين أوضاعها بشكل ملحوظ من 2019 إلى 2020 ، مقارنة بباقي دول المغرب العربي. تراجعت موريتانيا في ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال DB بينما حافظت الجزائر وليبيا على نفس الترتيب.

• كانت هناك اختلافات كبيرة في أداء مؤشرات مواضيع ممارسة أنشطة الأعمال لكل بلد ، أي تسجيل درجات عالية في بعض المواضيع ومنخفضة في أخرى.

• حققت دولة المغرب تحسناً مميزاً بخمس نقاط تصنيف من 68 في سنة 2019 إلى 53 في سنة 2020. ويحتل الترتيب العالمي الحالي للمغرب المرتبة 53 بين أفضل الدول أداءً في العالم بالقرب من الإقتصاديات المتقدمة والقوية. والفرق بين المغرب وتونس في المرتبة الثانية 25 نقطة.

• كانت نتائج أداء سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للدول المغرب العربي خلال 2017–2018 متباينة بين التحسن والإنخفاض. تونس هي الأكثر تحسناً في مجموع نقاط نتيجة أداء سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بزيادة قدرها 2.59 نقطة ، تليها المغرب عند 2.38 نقطة ، ثم ليبيا عند 0.74 نقطة. بينما شهدت نتائج أداء موريتانيا والجزائر تراجعا مقداره 0.89 و 1.05 على التوالي .

• من حيث التحسن في عدد مواضيع من حيث نتيجة أداء سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ، سجلت المغرب تحسنا في ثمانية مواضيع من أصل عشرة ، تليها تونس في خمس مواضيع وموريتانيا والجزائر بأربع مواضيع. أظهرت ليبيا تحسينا طفيفا في موضوع واحد فقط.

2.5. التوصيات:

يجب على دول المغرب العربي الإستفادة من التطورات الأخيرة في ترتيب سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال ، من خلال بذل المزيد من الجهود لتحسين الآليات والإجراءات التي من شأنها تعزيز الأداء في جميع مواضيع سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. يجب على كل بلد في المغرب العربي تقليل الإختلافات في الأداء المتعلقة بجميع المواضيع. بمعنى آخر ، ليس من الكفاءة الأداء الجيد في فئات قليلة وسيئ في الفئات المتبقية. يجب صياغة إطار العمل المناسب وتنفيذه لتحسين جميع مواضيع سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ستخلق الجهود الجماعية من كل من القطاعين العام والخاص بيئة أعمال مواتية من شأنها تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وجذب الإستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال.

6. المراجع:

- Kaur, H. (2016). Ease of doing business in India: A big ‘Unease’for ‘Make in India’programme. International Journal of Applied Research, 2(1), 697-702.
- World Bank. (2018). Doing Business 2019: Training for Reform. World Bank Publications.
- World Bank. (2019). Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies. World Bank Publications.
- https://www.doingbusiness.org/(consulté le 20/01/2021).
- https://data.worldbank.org/.(consulté le 20/01/2021).